في أصول الفوضى الراهنة

بقلم: سمير أمين

لن ينكر أحد مظاهر فوضى أخذت تتفشى كبقعة الزيت في جميع مناطق العالم المعاصر، أو يكاد جنوبا وشمالا. سواء ارتدت هذه المظاهر أشكالا قصوى تتجلى في بزوغ كيانات إرهابية أم اتخذت شكلا هادئا ظاهريا في قبول صامت لتحكم النظام القائم بالرغم من انه فقد مصداقيته لدى الأغلبيات. حتى يسود هنا وهناك جو من الإحباط والإحساس بالعجز عن الخروج من النفق.

وسوف أقدم هنا تحليلا عما يبدو لي أنه السبب الرئيسي لهذا الوضع. ويتخلص طرحي في إبراز الطابع المزدوج للأزمة الراهنة، وهي في آن واحد أزمة تشغيل الرأسمالية من جانب وأزمة الحركات الشعبية في مواجهتها لعواقب السياسات الليبرالية المزعومة الفاجعة من الجانب الآخر.

أولا: أزمة النظام الاقتصادي والسياسي الحاكم وطنيا وعالميا، والمعروف بالليبرالية المعولمة والمأمولة.

يتسم هذا النظام بدرجة من التمركز في إدارة رأس المال قد ارتفعت لمستوى غير مسبوق فما حدث خلال حقبة قصيرة من الزمن (من عام 1975 إلى عام 1990) ليس أقل من نقلة كيفية من حيث درجة التمركز في السيادة المالية. فقد انخفض عدد الاحتكارات العملاقة المتحكمة على صعيد عالمي إلى الخمس مما كان عليه في المرحلة السابقة من حوالى خمسين ألف وحدة إلى ما لا يزيد على عشرة آلاف، وذلك بالاعتماد على نفس المعايير لتعيين حجم المؤسسات المعنية.

فأتاح هذا التحول الكيفي مزيدا من التمركز في الاستيلاء على فائض الناتج لمصلحة أوليجاركيات محدودة العدد إلى أقصى حد، حل محل توزيعه السابق على اضعاف مضاعفة عددها من اصحاب الأموال.

وقد أثبتت التطورات اللاحقة خطورة تفوق درجة التمركز المحقق على مقتضيات ديمومة التراكم الرأسمالي. بعبارة أخرى صار هذا التمركز المفرط عقبة في سبيل استمرار النمو الاقتصادي. لذلك بالتحديد دخل النظام في أزمة هيكلية من أول وهلة من انجازه النقلة المعنية، أي انطلاقا من الثمانينيات في القرن السابق.

ثمة تباين جوهري بين مفهوم الأزمة الهيكلية ومفهوم الأزمة الظرفية العادية. إذ ترتدى الأخيرة شكلا يمكن وصفه بالحرف اللاتيني U بمعنى أن نفس التفاعلات التي تمخضت عن الكساد عند لحظة معينة قابلة بفعلها الذاتي ان تسبب العودة إلى النمو، بعد فترة قصيرة من الركود لا تزيد على بضعة أعوام.

هذا بينما للأزمة الهيكلية شكل آخر يوصف بالحرف اللاتيني L بمعنى أن التفاعلات التي آلت إلى الانحسار ليست قادرة على اخراج النظام من الركود. فليس من ثمة حل للأزمة بدون مناهضة فعل المنطق الذى يحكم تشغيل النظام. لذلك أقول إن الأزمة الهيكلية الراهنة ـ التي أهلت في سبعينيات القرن العشرين ولا تزال قائمة بعد أكثر من ثلاثين عاما ـ لها طابع أزمة شيخوخة النظام الرأسمالي في حد ذاته.

بيد أن مثل هذا النظام ـ غير القابل للاستقرار والديمومة ـ يخدم مصالح اجتماعية محددة وهي مصالح الأوليجاركيات الحاكمة حيث إنه يتيح مواصلة سيرورة التفاوت في توزيع الدخل والثروة لمصلحتها، على حساب جميع الأطراف الاجتماعية الأخري. وبالفعل ما نلاحظه إنما هو صعود هذا التفاوت عاما بعد عام ولو على اساس قاعدة اقتصادية راكدة في مراكز النظام.

على أن تغليب مصالح مثل هذه الأقلية الزهيدة يتطلب بدوره، في المجال السياسي، إفراغ ممارسات الديموقراطية الانتخابية من مغزاها. الأمر الذي يترتب عليه تآكل مصداقيتها. كما أن تحكم مصالح الأوليجاركيات المعنية على صعيد عالمي يتطلب اقامة ودعم ديكتاتورية أوليجاركيات محلية تابعة في التخوم تشارك أسياد المنظومة العالمية في نهب الثروات الوطنية. ويصعب لمثل هؤلاء الحكام ان يتمتعوا بدرجة معقولة من الشرعية في نظر شعوبهم.

خلاصة القول إن المطلوب للخروج من أزمة شيخوخة الرأسمالية لا يمكن أن يكون غير الخروج من الرأسمالية ذاتها بصفتها المحددة لجوهر منطق تشغيل المجتمع. على ان رسم استراتيجيات فعالة للتقدم في هذا الاتجاه يتطلب تعيين أهداف مرحلية متتالية يمكن انخراطها في إطار المشروع التحرري الطويل الأمد.

ولعل من الممكن تلخيص أهداف المرحلة الأولى في الخروج من الليبيرالية المعولمة والمأمولة. وقد سبق ان طرحت بهذا الصدد أمثلة من السياسات البديلة المطلوبة والتي أسميتها مشروعات سيادة وطنية مستقلة وشعبية وديمقراطية. قاصدا بالوطنية فتح هامش للتحرك على الصعيد الدولي حتى يفرض على القوى الإمبريالية أن تتكيف هي مع مقتضيات التنمية في التخوم المعنية. واقصد ايضا ان انجاز تكتل قوى شعبية تضم الأغلبيات من ضحايا المنظومة الحاكمة المتأزمة يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق المشروع. فيتطلب الأمر وضع حد للتفاوت في توزيع الدخل وتطوير سياسات تميل إلى إنجاز عدالة اجتماعية صحيحة ذات معنى. كما ان تبلور هذا التكتل التقدمي يفتح بدوره سبيلا لإبداع أساليب ديموقراطية مستحدثة.

يمكن نعت هذه المرحلة الأولى بطابعها بأنها رأسمالية دولة تميل إلى ان تتطور في اتجاه اشتراكية دولة، بسبب توافر مضمون اجتماعي تقدمي يلازم دفع الخطة المعنية. علما بأن اشتراكية الدولة لا تمثل المرحلة النهائية في التطور المطروح بل هي فقط كيان يفتح السبيل لاختراع وسائل لحم النسيج الاجتماعي على اساس تكريس مبادئ التعاون لتحل محل مبادئ الرأسمالية (المنافسة) في مجال إدارة المؤسسات الاقصادية.

ثانيا: أزمة حركات النضال من أجل «عالم آخر أفضل»

أضر مشروع الليبرالية أقصى الضرر بمصالح الأغلبيات الكبرى من الشعوب شمالا وجنوبا بالتحديد، حيث تم تخريب منهجي لمؤسسات الدولة والمجتمع. فخرج مشروع سيادة الأوليجاركيات الإمبرالية الحاكمة فائزا حتى استطاع ان يحقق أهدافه في فترة بضع أعوام فقط.

ولم تثبت القوى السياسية التي كان منتظرا منها ان تناهض بقوة وفعالية هذا المخطط (مثل الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، والأحزاب الوطنية الشعبية في عدد من دول الجنوب)، لم تثبت قدرة على توقيف دفع الخطة الامبريالية. بل استسلمت القيادات الحاكمة للأمر الواقع فانحازت لليبرالية، آملة بذلك ضمان بقائها في الحكم. وقد أدى هذا الانقلاب الفجائي الى تفكك التكتلات الاجتماعية الوطنية الشعبية وإحلال انفراد سلطة أوليجاركية محلية فاسدة وخاضعة في محلها. وكذلك تراجعت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية حتى تحولت إلى جناح للتيار الليبرالي.

وقد فاجأ هذا الانقلاب غير المتوقع جماهير ضحايا النظام الجديد، التي وجدت نفسها بلا حيلة في مواجهته. ولكن لم تلبث من جديد في مواجهة تدهور أوضاعها الاجتماعية، ففتحت جبهات نضال من اجل الحفاظ على ما كانت اكتسبت من حقوق. إلا أن هذه الحركات أقيمت على قاعدة خط دفاعي فقط دون طرح بديل إيجابي، شأنها في ذلك شأن جميع الحركات النضالية في المراحل الأولى من ظهورها. ثم خطت الحركة بخطوات دفعتها نحو اختراع الوسائل التي تتيح ربط الحركات بعضها ببعض. وأذكر هنا بعض المبادرات التي اتخذت في هذا المضمار مثل تأسيس المنتدى العالمي للبدائل في القاهرة عام 1997 ثم انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في البرازيل عام 2001.

وفي مواجهة خطورة التحدي الذي تمثله سيادة الاحتكارات الامبرالية المعولمة ما هي البدائل التي طرحتها الحركات المناضلة من أجل «عالم آخر أفضل» كما يحلو أن نقول؟

اقترح هنا تصنيف الإجابات تحت العناوين الخمس التالية:

1- مشروعات تدعو إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحقق تقنينا صالحا للأسواق المالية والأخري.

ثمة عدد من الخبراء المنتمين إلى المدرسة الليبرالية (مثل stigliz) الذين يلقون مشروعات اصلاحية من هذا النوع، المطلوبة والكافية في نظرهم للخروج من

مأزق الأزمة. واقتنع البعض في صفوف الحركة الاجتماعية بصلاحية المنهج. أما أنا فلا أشارك هذه الأوهام التي أراها ساذجة، حيث إن الإصلاحات المطروحة لا تمس مبدأ البحث عن الربحية المالية بصفته المتحكم في اتخاذ القرار في شئون إدارة الاقتصاد.

2- العودة إلى نماذج إدارة الاقتصاد التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية (الاشتراكية الديموقراطية الصحيحة في الغرب، الاشتراكية السوفيتية والصينية، الوطنية الشعبية في الجنوب).

لن يستغرب أحد من ازدهار موجة الحنين لهذا الماضي القريب. فالمقارنة بين انجازات النظم المعنية وبين التدهور المأساوي الذي لازم ازدهار الليبرالية تشجع بشكل طبيعي هذا الحنين.

بيد أن العودة إلى الماضي أي نمط الرأسمالية قبل حدوث النقلة الكيفية في درجة التمركز في السيادة على الأموال ـ إنما هي دائما أمر مستحيل التحقيق. فلابد من تصور استراتيجيات نضالية تنطلق من واقع الرأسمالية كما هي اليوم، وليس كما كانت بالأمس.

3- البحث عن توافق واسع على أرضية مشروع إنساني الطابع. يقوم هذا المنهج على وهم إمكانية إنجاز تلاؤم اصحاب مصالح متناقضة من أجل دفع مشروع مشترك. واعتقد أن النظرة الساذجة إلى مشاكل البيئة تنتمي إلى هذا الصنف من الأوهام.

4- المشروعات الماضوية القائمة على التأكيد الخاطئ أن الماضي يوفر الإجابة على تحديات الحاضر. وقد ترتدى هذه المشروعات اشكالا ذات طابع ديني مزعوم أو طائفي طبقا للظروف المحلية.

5- إضفاء الأولوية لتكريس الاحترام للحريات الفردية.

لقد خلق الإحباط وخيبة الآمال في فعالية النشاط السياسي ظروفا ملائمة للتقوقع على الذات والجماعات القريبة، وبالتالي إلى إعطاء الأولوية للحريات الفردية، ثم بذل بعض المفكرين (في إطار التيار الفلسفي المعروف باسم «ما بعد الحداثة»)

مجهودا لتنظير صالحية هذا المنهج بصفته وسيلة تتيح تغيير العالم دون تغيير نظام السلطة.

لعل القارئ يلاحظ أن المناهج المذكورة يجمعها قاسم مشترك ألا وهو أنها لا تنطلق من استقصاء تحليل المضمون الطبقي الذي تتكمن من ورائه ممارسات الليبرالية المعولمة والمأمولة في إدارتها للاقتصاد (وبالتالي بما يتمخض عنها من عواقب اجتماعية) وكذلك في إدارتها لسياسة الدولة، وتعيين دقيق لما استحدث في هذه المجالات.

سبق أنني نسبت هذه النظرة المنقوصة لما أسميته «الفيروس الليبرالي» الذي أنفذ جسم المجتمع من جميع مسامه حتى كرس سيادة أيديولوجية الطبقة الحاكمة المستحدثة (الأوليجاركيات) بصفتها الأيدولوجية السائدة في المجتمع بكليته، بما فيه من طبقات شعبية.

ويرجع سر نجاح هذه المحرقة الفكرية إلى التآكل السابق في فعالية النظم الثلاث التي حكمت بعد الحرب العالمية الثانية إلى منتصف السبعينيات (الاشتراكية الديموقراطية في الغرب، السوفيتية في الشرق، الوطنية الشعبية في الجنوب). والمقصود هنا هو تآكل مزدوج في تناول عالية آليات إدارة الاقتصادات المنوعة المعنية من جانب وفعالية مناهج إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي الشاغل في إطاره. بعبارة أخرى لقد خلق هذا التآكل فراغا سياسيا وأيديولوجيا وفكريا يتجلى في غياب نفاذ البصيرة لدى الجميع ولاسيما لدى المحكومين. فشجعت هذه الأمور المأساوية تحويل مركز ثقل الفكر والعمل من الأرضيات الحقيقية التي تمس بصفة أساسية إدارة الاقتصاد الليبرالي إلى أرضيات أخرى بعضها ملازمة للأولى (مثل البيئة والديمقراطية) وبعضها تتسم بالهروب نحو نقاش الغيبيات (الاهتمام بالحياة الآخرة).

خلاصة القول إن تلازم أزمة الحركات الشعبية وأزمة النظام الحاكم قد حال دون إمكانية إنجاز خطوات جذرية في سبيل تجاوز حدود ما يسمح به نظام الحكم

المعني. ثمة سبيلين يتيحان تجاوز حدود نظام أصابته الشيخوخة: سبيل الثورة بمعنى قيام الضحايا بتقديم بديل محدد مضمونة بنفاذ البصيرة.

وفي غياب ذلك سبيل الفوضى والانحطاط حيث يترك تطور الأمر لنفسه. علما بأن التاريخ يوفر أمثلة من هاتين المسيرتين.